

## 212094 - الطريقة المثلى لدراسة صحيح ابن خزيمة رحمه الله .

### السؤال

هل لصحيح "ابن خزيمة" من شارح ، أو معلق ، أو حاشية ؟ وإن لم يكن : فما الطريقة المثلى إلى فهم هذا الكتاب الصعب الجليل ، وفهم أبوابه ، خاصة لطالب العلم ، لمن أراد أن يفهمه في مجلس قراءة ؟

### الإجابة المفصلة

لا شك أن الإمام أبا بكر بن خزيمة رحمه الله من أعلام هذه الأمة وحفاظها المكثرين ، وكان يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان ، وكتابه "الصحيح" من أجلّ دواوين الإسلام .

قال الحازمي رحمه الله : " صحيح ابن خزيمة أعلى رتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه ، فأصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين : ابن خزيمة " .  
انتهى من " فيض القدير" (1/ 27) .

وتراجع أبوابه تدل على سعة علمه ودقة فهمه .

وأكثر هذه التراجم واضحة ظاهرة ، لا يحتاج طالب العلم إلى كثير جهد لمعرفة وجه الاستدلال ومحل الاستنباط ، كقوله (1/11) " بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا بِبَيِّنٍ حَدِيثٍ " ، وقوله (3/85) : " بَابُ النَّهْيِ عَنِ إِثْبَانِ الْمَسْجِدِ لِأَكْلِ الثُّومِ ، وَالْبَصْلِ ، وَالْكُرَّاثِ إِلَى أَنْ يَذْهَبَ رِيحُهُ " ، وقوله (4/95) : " بَابُ فَضْلِ الْمُتَّصِدِّقِ عَلَى الْمُتَّصِدِّقِ عَلَيْهِ " ونحو ذلك ، وهو الغالب على تراجمه .

إلا أن بعض هذه التراجم قد

يحتاج إلى من يفسرها لطالب العلم المبتدئ ؛ لصعوبة فهمها عليه ، أو لطولها ؛ كقوله (1/156) : " بَابُ ذِكْرِ فَرْضِ الصَّلَاةِ الْحَمِيسِ مِنْ عَدَدِ الرَّكْعَةِ بِلَفْظِ حَبْرٍ مُجْمَلٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ ، بِلَفْظِ عَامٍّ ، مُرَادُهُ حَاشٍ " ثم ذكر حديث عائشة رضي الله عنها قالت: ( إِنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلُ مَا افْتُرِصَتْ رَكْعَتَيْنِ فَأَقْرَبَتْ صَلَاةَ السَّفَرِ ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ

الأَحْصَرِ) وكذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك .  
وقوله (4/104) ” بَابُ الْأَمْرِ بِإِثْبَانِ الْقَرَابَةِ بِمَا يَتَقَرَّبُ بِهِ  
الْمَوَالِي إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ”  
وَالدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ إِذَا قَالَ : مَا لِي وَنِصْفُهُ هُوَ  
لِلَّهِ، كَانَتْ صَدَقَةً ، مَعَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ أَوْ الدَّارَ  
أَوْ الْحَائِطَ أَوْ الْبُسْتَانَ أَوْ الْحَانَ أَوْ الْحَائِثَ إِذَا جَعَلَهُ  
الْمَرْءُ لِلَّهِ كَانَتْ صَدَقَةً ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حُدُودَهَا ، لَا كَمَا  
تَوَهَّمَهُ الْعَامَّةُ أَنَّ مَا لَمْ تُذَكَّرِ الْحُدُودُ ، مِمَّا عُدَّ : لَمْ  
يَبْتُغِ بِبَيْعِهِ ، وَلَا هَبْتُهُ حَتَّى تُذَكَّرَ حُدُودُهُ “

ثم ذكر حديث أنس رضي الله عنه قال: أُنزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (لَنْ تَنَالُوا  
الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) ، قَالَ: (مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرَضُ  
اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا) قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَائِطِي  
الَّذِي فِي كَذَا وَكَذَا هُوَ لِلَّهِ ، وَلَوْ اسْتَطَعْتُ أَنْ أُسِرَّهُ لَمْ  
أُغْلِنُهُ، فَقَالَ: (اجْعَلْهُ فِي فُقَرَاءِ أَهْلِكَ ، أَدْنَى أَهْلِ  
بَيْتِكَ) .

وكتابه “الصحيح” المطبوع : ناقص عن أصله بكثير جدا .  
طبع الكتاب أولا بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في المكتب الإسلامي ببيروت ،  
وقد راجع الكتاب وحققه العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .  
ثم طبع بتحقيق الدكتور ماهر الفحل طبعة مزيدة منقحة ومحققة ، وهي أفضل طبعات الكتاب .

ولا نعلم أحدا من أهل العلم  
أو طلبته قام بخدمة الكتاب شرحا وتخريجا ، أو تعليقا يوفي بغرض السائل ، ولكن ننصح  
بما يلي :  
أولا : الرجوع في شرح عامة أحاديثه لشيء من شروح الكتب الستة ؛ فإن عامة ما أخرجه  
ابن خزيمة موجود في الكتب الستة ؛ فإن عز شيء من شرح المتون : فبالإمكان الاستعانة  
بشيء من شروح “مشكاة المصابيح” ، و”فيض القدير” للمناوي ، ولا يكاد يخرج شيء من  
متون الكتاب عن ذلك .

ثانيا : تدبر تراجم الأبواب بتأنٍ وروية ، فإن عامتها يفهم بالتدبر والنظر ، وما  
أشكل منها ، فإنه يسأل عنه أهل العلم .

رابعاً : من المعاصرين الذين شرحوا كتاب ابن خزيمة : فضيلة الشيخ عبد العزيز الراجحي حفظه الله ؛ إلا أنه لم يتمه بعد .

والله تعالى أعلم .